

المرجعية ودورها في ديمقراطية عراق ما بعد الدكتاتورية

أ.د. جلييلة صالح العلاق
مركز دراسات الكوفة

المقدمة

ترى المرجعية الدينية التي عاشت تحولات السياسة العراقية لفتترات طويلة أن الدولة يجب أن تكون في خدمة الشعب لا العكس ، وعليه ينبغي أن تكون الحريات من أولوياتها ، ولما كانت الديمقراطية تصب في مصلحة هذه الحريات ، ولا سيما التجربة الانتخابية منها ؛ لذا نجدها تتبنى - ومنذ سقوط الطاغية - هذه التجربة وتؤكد عليها على الرغم من حالات خيبة الأمل التي تبعتها ، والتي دفعت الشارع العراقي إلى العزوف عن ممارستها مرة أخرى ، إلا أنها أصرت في رؤيتها السياسية على أن الانتخابات هي المنفذ الوحيد لخروج العراق من أزماته؛ لأنها الوسيلة الوحيدة التي تثبت أن السلطة أصبحت شرعية وليست قهرية ، والتي تعمل على صيانة حقوق الشعب من خلال ما تحققه من علاقة بين الحاكم والمحكوم عن طريق اختيار نوابه الذين يفترض بهم إيصال صوته والدفاع عن حقه .

ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع الذي يحاول تسليط الضوء على دور المرجعية الدينية في التجربة الديمقراطية في عراق ما بعد الدكتاتورية ، وجاء البحث على أربعة محاور يسبقها توطئة حول وضع العراق بعد الدكتاتورية .

تناول المحور الأول : الديمقراطية ومقوماتها

أما المحور الثاني فقد خصص لبحث : : الرؤية الديمقراطية والرؤية الإسلامية .

وخصص المحور الثالث لبحث : دور المرجعية في ترسيخ الديمقراطية في العراق .

وتناول المحور الرابع : فلسفة المرجعية بين الرأي والرأي الآخر .

تبعته مناقشة ورد ، ثم الخاتمة والتوصيات .

توطئة : العراق بعد الدكتاتورية

صدم العالم أجمع لما رآه يوم سقوط النظام ؛ بسبب سياسة التعتيم ولتظليل التي استعملها البعث والتصورات المبنية على الأوهام ، التي حاولت مؤسسة الدعاية

الصدامية تعزیزها داخل وخارج العراق ، والتي ولدت آراء كثيرة تعتقد بوجود وحدة وطنية وتماسك مجتمعي في مرحلة ما قبل ٩/٤/٢٠٠٣م^(١) .

وعلى الرغم مما يعنيه ذلك اليوم بالنسبة للشعب العراقي ، الذي لطالما انتظره ، وقد أعده ولادة لعراق جديد بعد سني القهر والظلم ، فقد شهد العراق بعده وضعاً مربكاً على مختلف المستويات النفسية والاجتماعي والاقتصادي والأمني؛ لذا كان من الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع بكل تداعياته بالعراقيين إلى التفكير ملياً بمصير الاستقلال الوطني ، الذي فقد كل مقوماته بعد السقوط ، فهم إزاء وضع لم يألفوا له مثيلاً طيلة النصف الثاني من القرن العشرين ، إذ لم يشهد العراق انفلاتاً آمناً مماثلاً لهذا الانفلات ، الذي أصبحت فيه المدن العراقية أسيرة أعمال السلب والنهب والتخريب ، الذي طالت أغلب مؤسسات الدولة ، وكان الدمار الشامل لكل ما يمثل الوجه الحضاري للعراق والعراقيين ، وظهرت بديلاً عنها صورة مشوهة لهم حاولت الفضائيات العربية والأجنبية نقلها إلى العالم الخارجي ، وكأنها تريد أن تثبت للعالم بأن هذا الشعب الذي يدعي بأنه صاحب أول حضارة في التاريخ لا يتعدى كونه مجموعة سراق وقطاع طرق ، لا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها ؛ لأنها لا تتمتع بأبسط المقومات التي تساعد على ذلك ، وبالتالي تعطي شرعية لوجود قوات الاحتلال على الأرض العراقية، تلك القوات التي سكتت عن الدمار الذي شهده البلد ، فتدهورت حياة المواطنين بشكل كبير بعد أن أقدمت جموع الغوغاء ، وعلى مسمع ومرأى من السلطات المحتلة ، على نهب وتخريب المؤسسات والبنى التحتية ، بل عمدت على إحداث ذلك ؛ لينشغل الشعب ويصل إلى حالة اليأس التي توصلهم إلى قبول كل ما تفرضه قوات الاحتلال من قوانين وأنظمة وتشريعات تتعارض جذرياً مع ما نؤمن به ونعمل من أجل تحقيقه ؛ للحفاظ على سلامة واستقلال البلد ووحدته الوطنية ، إلى أن صرح قادة الاحتلال الإنكلو أمريكي بتصريحات بعيدة كل البعد عن الوعود التي قطعوها على أنفسهم من خلال ممثلهم (زلامي خليل زادة) ، الذي اشترك في مؤتمر لندن وصالح الدين اللذين عقدا لمناقشة الشأن العراقي قبل وبعد الحرب ، وما ستؤول إليه الأمور بما يخدم المصلحة

الوطنية العليا ، وكان في مقدمة الأمور التي نوقشت تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تأخذ على عاتقها إدارة شؤون البلد ، تتمثل فيها جميع أطراف الشعب العراقي القومية والدينية ؛ لكي تكون قادرة على إعداد مشروع الدستور الدائم ، وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس المحلية ، والمجلس الوطني ، ومنصب رئيس الجمهورية للدولة الموحدة المستقلة ، وقد أدرك العراقيون أن العمل الوطني في ذلك الوقت وفي المستقبل لا ينحصر في مقاومة الاحتلال بالعمليات المسلحة وبالطرق السلمية ؛ لانتراع السيادة الوطنية فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى ما هو أخطر من الاحتلال عندما يتناول عملية إعادة بناء الإنسان العراقي أولاً وصولاً إلى إعادة بناء المجتمع ككل ثانياً ؛ لأن إصلاح الجزء يؤدي بالنتيجة إلى إصلاح المجتمع من جميع أدران الماضي ، واضعاً أقدامه في بداية الطريق الصحيح الذي يؤدي بالنتيجة إلى قيام دولة المؤسسات ، ولكن هذا الطموح لا يمكن أن يتحقق في غياب الديمقراطية الحقيقية التي تعد التعددية السياسية وحرية الرأي والكلمة من ثوابتها الأساسية ، علماً أن هذه الحرية لا يمكن أن تأخذ مداها الحقيقي من دون الالتزام بشرطها وشروطها ؛ كي تكون مسؤولة وفي ذات الوقت ملتزمة بالمبدأ الذي يقول : (إن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين) .

ولكن الذي حصل هو التأجيل المستمر لجميع الأمور التي نوقشت سابقاً ، وانعدام الوضوح والضبابية التي تميزت بها طروحات ممثل سلطة الاحتلال ، فيما يخص عملية إدارة شؤون البلد في ذلك الوقت ، إن مواقف سلطة الاحتلال المعلن عنها فيما يخص إدارة شؤون البلد على لسان ممثلها (بول ابريمر) ، الذي يتناقض كلياً مع قرار مجلس الأمن الذي ينص على تشكيل حكومة وطنية مؤقتة لإدارة شؤون البلد بعد سقوط النظام^(٢) ، وانهيار الدكتاتورية وتفكك الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى ، فضلاً عن أجهزة الدولة المختلفة ، ومع ذلك تعد تلك المرحلة نقطة سوداء في تاريخ العراق الحديث ، لأن العراق بموجب الأفكار التي جاء بها الحاكم العسكري الأمريكي (جي كارنر) الى بغداد كأول حاكم على العراق ، وقد أبلغ الصحفيين بأن مهمته في العراق ستكون قصيرة لا تتعدى ثلاثة أشهر ، سيتم بعدها تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تدير

البلد^(٣)، وجاء بعده الحاكم المدني السفير (بول ابريمر)؛ " لترتيب الأوضاع في البلاد لاسيما بعد الاعتراف بشرعية الاحتلال بموجب القرار الأممي المرقم ١٤ في ٢٢/٥/٢٠٠٣م"^(٤)، والتي كانت السبب المباشر في تنامي الصراعات الطائفية والقومية، التي شكلت ولازالت تشكل خطراً مباشراً على وحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة^(٥).

المحور الأول: الديمقراطية ومقوماتها

الديمقراطية من القضايا الأساسية التي ظهرت على الساحة السياسية في مجتمعنا العربي الإسلامي في الشرق الأوسط في ثلاثينيات هذا القرن، بعد أن كانت تدور في كثير من المفاهيم الفكرية.

والديمقراطية: كلمة يونانية تؤدي في معناها القديم إلى "حكم الشعب"، ويراد به طريقة في الحكم يمارس فيها الشعب السلطة من خلال انتخابه لممثليه في البرلمان باقتراع حر سري، عادة يشارك فيه جميع المواطنين البالغين سن الرشد، وهذه هي الديمقراطية السياسية.

أما الديمقراطية الاجتماعية فتقوم على مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين على قدم المساواة، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم^(٦).

ويقصد بحكم الشعب: النظام السياسي الذي يكون فيه حكم الشعب للشعب^(٧)، وهذا ما يميز النظام الديمقراطي عن سواه من الأنظمة، فهو يمنح الشعب حق اختيار من يمثله عبر انتخابات حرة، سواء أكان النظام السياسي الديمقراطي رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً، فإن نسبة التصويت هي الفيصل للحزب الذي يفوز بالأصوات، وقد نجحت الأمم المتطورة ديمقراطياً في انتهاز هذا الطريق^(٨).

ومن الملفت للنظر أن أغلب قادة الانقلابات يبدأوا مشروعهم بالدعوة إلى الديمقراطية، وما أن يستلموها إلا وكانوا أشد الأعداء لها، إذ يعتقد هؤلاء شأنهم شأن الغالبية من المنضمين حديثاً إلى السياسة، أو المشتغلين طويلاً في جوانب محددة منها، أن الديمقراطية تعني إضعاف لسلطة الدولة، وتقوية لسلطات ثانوية، ربما تكون سياسية

المرجعية ودورها في بناء الدولة - مقاربات إسلامية للمفاهيم السياسية الحديثة

أو إدارية أو سلطات أخرى ، فهم يربطون قوة الدولة بالاستبداد والدكتاتورية ، ويرون أن من دواعي الديمقراطية أن تأخذ الحكومة دور المراقب لتتوزع القوة على من يريدونها من المؤسسات والأحزاب والأقاليم .

والحقيقة التي لا مرأى فيها أن قوة سلطة الدولة لا يمكن أن تتعارض مع مفهوم الديمقراطية التي طالما استمدت شرعية قيامها من الشعب ؛ لأن جوهر الديمقراطية ، وفق ما يعرف بالعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم ، يكمن في أن مصدر شرعية السلطة في الدولة يستمد من الشعب ، وهذا ما أكده جون لوك وجان جاك روسو الذين أثروا التراث الإنساني بمفاهيم الديمقراطية والليبرالية^(٩).

مقومات الديمقراطية

للمديمقراطية آليات تمثل المقومات الأساسية التي تقوم عليها هذه التجربة ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، وهي :

أولاً : الحرية ، ويراد بها حرية الرأي والتعبير عنها ، وهي منحة الإله لعباده ؛ تحقيقاً لإنسانية الإنسان وحفاظاً على كرامته ، والديمقراطية في حقيقتها هي ممارسة هذه الحرية من قبل مجموعة من الناس وفق مرجعية معرفية أو أخلاقية أو عرفية .

وإذا كانت الحرية تسمح للفرد أن يعبر عن معتقده ، وإن كان مخالفاً للمظهر الديني العام فهي تمنحه حرية التعبير عن رأيه وأفكاره في أي مؤسسة ضمن إطار المجتمع سواء في السياسة أو الإعلام أو الحزبية أو التشريعية ؛ لأنها تمثل إرادة إنسان واع بين نفي وإثبات في موجود ، والموجود هنا هو المجتمع ، وعليه ليس لبنية المجتمع منع ممارسة هذه الظاهرة على كل المستويات وأعلىها المستوى التشريعي ضمن إطار دستوري^(١٠).

وتعد حرية اختيار السلطة من مقومات الديمقراطية الأساس ، والتمثلة بالحاكم: رأس السلطة ، أو السلطة التشريعية التي تقرر الدستور ؛ لحفظ النظام العام وهذه السلطة لا بد أن يتم انتخابها بمشاركة عامة المواطنين الذين تؤهلهم الشريعة لممارسة هذا الحق الإنساني ؛ لأن حق الشعب في اختيار حكامه وخضوعهم للمساءلة عند الخروج على أحكام الدستور ، حق طبيعي له ؛ لتوفر الإرادة الحرة^(١١).

الثاني : التعددية السياسية ، ويراد بها التعبير عن حق الاختلاف في وجهات النظر في الآراء والأفكار والاجتهادات والمواقف ، فالمواطن له رأيه ، وله حقه في ممارسة أفكاره شريطة أن لا يمس النظام العام والأخلاق العامة ، وهذا يقوم على مبدأ حق كل إنسان في المشاركة سواء على مستوى الأفراد ، أو الجماعات المنظمة ، وفرض الحزب الواحد يمثل التخلف السياسي . ولما كانت التعددية كمصطلح تعبر عن أحد أشكال الممارسة الديمقراطية في الغرب ، فإن الجدل في الساحة الإسلامية الحزبية ومدى موافقتها على توسيع نطاقها إلى أبعد من الإطار الإسلامي ، بحيث تشمل كافة الأحزاب الإسلامية وغير إسلامية أم الاختصار على الإسلاميين فكانوا فريقين :

- فريق يمنع التعددية و" يرى الحزبية مدخلاً للفرقة ، وتحكيمياً لقوى السياسية في مقابل تحكيم الشريعة ، وسبباً لعدم الاستقرار السياسي في الدولة الإسلامية ، ونظاماً غريباً يرتبط بالتجربة التاريخية الغربية ، ولا يصلح كآلية للنظام السياسي الإسلامي " (١٢) .

- وفريق يؤيدها ويراهما ضماناً لردع الدكتاتورية ، وصدأً لكل أنواع التحكم الانفرادي في العمل السياسي ، ومحاوله لحل الخلافات في الساحة السياسية ، ورقبياً على السلطة الحاكمة .

" ولاشك أن الاختلاف ظاهرة اجتماعية إنسانية طبيعية ، والمجتمع ذو البعد الواحد لم يوجد بعد ، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تفترض تعدداً في الأطراف الداخلة في الحياة السياسية " (١٣) .

وهذا الرأي عليه الأغلبية (١٤) ممن يجدونه الآلية الأكثر مناسبة للوضع الراهن ، ولا سيما في العراق الذي يتكون من قوميات وطوائف متعددة ، مسلمة وغير مسلمة ، ولكل منها الحق في التعبير عن رأيه وتطلعاته في إطار الوطن الواحد .

الثالث : تداول السلطة ، بمعنى عدم احتكارها من قبل شخص معين ، أو جهة معينة ، فالانتخاب الحر هو الذي يحدد مصير الحكم ، وانتقاله من جهة أو فرد إلى جهة أو فرد آخر (١٥) . إن تداول السلطة ظاهرة اجتماعية موضوعية يقرها العقل (١٦) ؛ لأن الاحتكار للسلطة مرفوض وقد يعبر في أحسن حالاته عن تكريس الحكم لفئة معينة وصلت للحكم

إرادة الشعب ، فمتى ما رأى الشعب أن المصلحة تقتضي ترحيل هذه الحكومة لسبب أو آخر ، فبمقتضى هذا الحق الذي يفرضه هذا المقوم عليها أن تمتثل لهذه الإرادة وترحل ؛ ليأتي من يراه الشعب أهلاً لهذه المهمة ممن تتوفر فيه الشروط التي يريدها الشعب ، فيمن يستلم السلطة ويقود دفة الحكم^(١٧).

المحور الثاني : الرؤية الديمقراطية والرؤية الإسلامية

إن التوفيق بين المعالم الإسلامية والخطوط الديمقراطية مهمة ليست سهلة ؛ لأنها تحتاج إلى شيء من التوغل في التفكير الإسلامي السياسي ، وإلى شيء من التشذيب في المفهوم الواسع للديمقراطية لجعل التمازج بينهما طبيعياً ، وبما ييسر الإفادة من الخط الديمقراطي في المسيرة الإسلامية^(١٨).

فالمسلمون الذين يلتزمون بأيدلوجية إسلامية ويجمعون بين الدين والدولة ، ويؤمنون بتشكيل الأحزاب والتكتلات الإسلامية التي قد توصلهم إلى منصة الحكم ، يحذرون من تبني الديمقراطية كأسلوب في العمل السياسي^(١٩)، رغم تبني هذا التوجه عند عامة الإسلاميين أصحاب الأحزاب والتكتلات السياسية الإسلامية ، فالإسلام كما يرى البعض " ما كان ديمقراطياً وهو غير قادر على أن يكون ديمقراطياً في المستقبل " ^(٢٠) . وهذا الحديث فيه الكثير من المبالغة ؛ لأن حقيقة الإسلام أنه " يتسع لقبول الكثير من الأفكار المتطورة ، شريطة أن لا تمس جوهر الإسلام " ^(٢١).

وقد اختلف موقف الإسلاميين من الديمقراطية على وفق فهمهم لها فكانوا فريقين : الأول : اعتبرها نظاماً سياسياً موازياً وبديلاً للإسلام ؛ لذا رفضها لمخالفتها للإسلام الذي لا يجوز استبداله بها أو غيرها ؛ ولأنها تحمل سمات اليونانية القديمة ويقصد به : " النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيب " ^(٢٢).

الثاني : اعتبرها آليات محايدة لتنظيم الحياة السياسية ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في القرار ، فقبلها وأجاز العمل بها .

وهناك مظاهر تؤدي إلى الديمقراطية ، وأن لم تدخل في تسميتها لكن القصد منها تحقيق الديمقراطية ، مثل حرية الانتخابات البرلمانية ، وحكم القانون ، وإعطاء حرية لتأسيس الأحزاب ، وحماية حقوق الإنسان ، وغيرها من الممارسات الواقعية الديمقراطية (٢٣) .

لقد ذهب الكثير من الباحثين والمثقفين المسلمين إلى بحث المواضيع التي تتعلق بالديمقراطية ، مثل : الشورى ، والتعددية السياسية ، والحرية في التعبير عن الرأي ، وحقوق الإنسان ، وتداول السلطة ، وغيرها من المواضيع التي تمس صلب الحديث الديمقراطي ، و انتهوا إلى رأي محمود بها وهو : " أن جوهر الديمقراطية ، بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية ، أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم ، وألاً يفرض عليهم حاكم يكرهونه ، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا انحرف ، وألاً يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ، ولا يرضون عنها ، فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤه التشريد والتعذيب والقتل " (٢٤) .

والسؤال الذي يطرح هنا :

هل الديمقراطية في جوهرها الذي ذكرناه تنافي الإسلام ؟

الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام (٢٥) ، وهذا ما تدل عليه دعوات المفكرين والباحثين الإسلاميين ، ومطالباتهم الدائمة باعتمادها ، وهذا ما نجده واضحاً جلياً في مطالبة الشهيد الصدر " بفسح المجال للشعب العراقي ليمارس بصورة حقيقية حقه في تسيير شؤون البلاد ، وذلك عن طريق إجراء انتخاب حر ينبثق عنه مجلس يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً " (٢٦) .

كما نجد الأحزاب الإسلامية تجعل الديمقراطية مقوماً أساسياً في برامجها السياسية ، وتضعها نصب عينها في تشخيص أسباب تدهور الشعوب ودخولها في دوامات من الحروب والكوارث ، كما هو الحال في تحليلات حزب الدعوة الإسلامية للوضع العراقي ، إذ يقول : " إن كل الذي حلّ بالعراق من كوارث ومآسي كان نتاجاً متوقفاً لطبيعة أنظمة الحكم التي توالى على العراق ، والتي اعتمدت سياسة تجاهل إرادة

الشعب العراقي ، ومصادرة حقه في المشاركة في اختيار الحاكم وصناعة القرار السياسي" (٢٧) .

وهكذا ضمنت خطاباتهم وبرامجهم السياسية آليات الديمقراطية ، وإن كان البعض منهم لم يذكر المصطلح تجنباً لاستعمال المصطلح الغربي (٢٨) ، إلا أنه يعتمد جوهرها وآلياتها ، وما وجدته المجتمعات لها من صيغ وأساليب عملية مثل : الانتخابات ، والاستفتاء العام ، وترجيح حكم الأغلبية ، وتعدد الأحزاب السياسية ، وحق الأقلية في المعارضة ، وحرية الصحافة ، واستقلال القضاء .

وقد شهد العراق بعد ٢٠٠٣م والأعوام التي تلتها توتراً أساسياً في الأحزاب والحركات الإسلامية بين الفكرة القائلة : إن القانون يجب أن يستند إلى كلمة الله ، بمعنى أن يلتزم بالشرعية ، وبين الفكرة القائلة : إن القوانين في النظام السياسي الديمقراطي تسن على أساس حكم الغالبية من قبل برلمانات ينتخبها الناس بحرية ، إذ لا يمكن لحزب أن يسمي نفسه إسلامياً للاحتفاظ بدعم الأنصار المسلمين له ، إن هو تخلى عن الشريعة كأساس للتشريع ، وتتحايل معظم الدساتير العربية على هذه المسألة من خلال النص على أن الشريعة أحد مصادر التشريع ، بدلاً من أن تكون المصدر الوحيد للتشريع ، وفي الوقت نفسه لا يمكن لحزب أن يسمي نفسه ديمقراطياً ويجتهد لإيصال مرشحيه إلى البرلمان ، من دون قبول منطق التعددية والاعتراف بحكم الغالبية بوصفها قاعدة ملزمة ، هذا التوتر بين الرؤيتين الإسلامية والديمقراطية لم يجد حلاً بشكل كامل من جانب أي حزب أو حركة إسلامية بعينها ، والحصيلة هي أن الفكر السياسي للإسلاميين المشاركين في العملية السياسية العراقية يتضمن عدداً من المناطق الرمادية الغامضة ، إذ يستمر صراع ايديولوجي وسياسي متواصل في داخل الأحزاب والحركات بين المتشددين ، الذين يحاولون باستمرار توسيع المساحة المخصصة للشرعية في النظامين القانوني والقضائي لبلدانهم ، وبين المعتدلين الذين يفضلون تفسيراً أكثر ليبرالية لما تعنيه الدولة القائمة على الشرعية.

إن المشكلات الأكثر أهمية هي تلك المنبثقة من الصدام بين المبادئ الإسلامية وبين الديمقراطية ، أكثر من الاتجاه الاجتماعي المحافظ للإسلاميين المشاركين في العملية السياسية ، إذ لا تزال الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي تتخبط لاسيما على صعيد فصل الدين عن السياسة ، وحيال مكانة الشريعة في النظام القانوني ، إنهم يقتلون فكرة التعددية السياسية ، لكنهم ينازعون في شأن حدودها ، كما أنهم لا يجادلون بأن مبدأ المواطنة الشاملة ضروري للديمقراطية، لكنهم في الممارسة العملية منقسمون بشأن المساواة بين المواطنين المسلمين وغير المسلمين ، وبين الرجل والمرأة ، فضلاً عن ذلك ، ييدي الإسلاميون المشاركون في العملية السياسية بعض الغموض غير النابع من شخصيتهم المزدوجة كحركات دينية - سياسية ، بل من آرائهم في شأن السياسات في المنطقة^(٢٩).

وكانت المرجعية تعي هذا الأمر؛ لذا نجد أنها تحدد مسؤوليات رجل الدين ، إذ نجد السيد يبين موقفه هذا في فتاويه وإجابته عن الأسئلة التي توجه له بسماحته بهذا الصدد ، مثل سؤالهم :

ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين ؟

الجواب : سماحة السيد لا يطلب موقفاً في الحكم أو السلطة ، ويرى ضرورة اتباع علماء الدين ، وابتعادهم عن مواقع المسؤوليات التنفيذية والإدارية^(٣٠).

سؤال: في حالة تمت الانتخابات وفقاً لوجهة نظر آية الله السيستاني دام ظلّه الشريف ، فهل تنوي المرجعية أو الحوزة المباركة أن تشارك في نظام الحكم القادم، وذلك بترسيخ ثقة الشعب العراقي بالنظام الجديد؟

الجواب: أن سماحة السيد دام ظلّه إنما طالب بإجراء الانتخابات لغرض تمكين الشعب العراقي من اختيار ممثلهم من إدارة بلدهم ، سماحته ليس معنياً بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي ، فإنه يرتئي لعلماء الدين أن يناووا بأنفسهم عن هذا المجال ، ولكن هذا لا يمنع عن قيامها بإسداء النصح والتوجه للناس وإرشادهم للضوابط التي ينبغي اعتمادها في اختيار ممثلهم في أية انتخابات قادمة^(٣١).

المحور الثالث : دور المرجعية في ترسيخ الديمقراطية في العراق
 لقد فرض الواقع الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣م على المرجعية الدينية مسؤوليات كبيرة ، لعل من أهمها مراقبة العملية السياسية ، والعمل على رعاية النسيج العراقي ، وهذا الأمر تطلب منها توازناً كبيراً في النظر الى هذا الواقع وما تبعه من تغيرات ، وما رافقها من قلق إزاء ردود الفعل الانتقامية ، والحذر من استغلال حالة الصمت والترقب التي انتابت الأكثرية ، فما كان من المرجعية إلا أن تتحمل عبئ هذه المسؤولية ، وبدأت بتوجيه التوصيات المستمرة لرعاية العملية الديمقراطية بالترويج لثقافة الديمقراطية التي ترعى جميع المكونات ، بدءاً من إقامة دولة مدنية تحفظ فيها الحقوق من خلال الصندوق الانتخابي الى عملية المحافظة على القرار المشترك ، وعدم التهميش لأي جهة ، إذ دافع منذ ٢٠٠٣م عن المؤسسات الانتخابية ، وتشكيل الأحزاب السياسية ، وأطلق دعوات مستمرة تشجع على المساهمة النشطة في بناء الوطن ، وهذا الأمر يأتي انسجاماً مع موقف المرجعية الدائم ، التي كانت تؤكد في لقاءات متعددة مع المكونات المختلفة من أبناء الشعب العراقي إزاء مسألة التعايش^(٣٢).

وهكذا بقيت تحتفظ بالمكانة التي تمكنها من لعب دور حاسم في عملية التفاوض؛ لربط الجسور بين المتنازعين ، وتسوية الخلافات بين الفئات السياسية المختلفة حول ملفات مصيرية ، مثل : تقاسم السلطة وكيفية إدارة البلاد وإعادة توزيع الثروات النفطية^(٣٣).
 وبهذا تكون المرجعية الدينية قد دخلت مرحلة جديدة ، فبغيب القيادات لم يكن أمام الناس إلا العودة للقيادة الدينية المتمثلة بالمرجعية التي أصبحت ملجأ وراعياً للشأن العام ، وبدأت المؤشرات واضحة بالأهمية التي يحظى بها السيد السيستاني ، وما ينتظره من دور في صياغة المستقبل وتأثيره في الرأي العام ؛ لما يحظى به من تأييد واسع النطاق من جميع الفرقاء على الساحة الدينية والوطنية في العراق ، كما يحظى بتأييد جماهيري كبير وتحظى فتاواه ومواقفه السياسية من التطورات في العراق على اختلاف المستويات : (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) ، قبولاً وتقديراً من جميع الأطراف على المستوى

الداخلي والخارجي ؛ لما يمتاز به خطابه من واقعية تحليلية ورؤية مفعمة بالنظرة العقلانية^(٣٤).

والأهم من ذلك تغليب مصلحة الشعب العراقي بكل أطرافه ورعاية حقوقه وصيانة كرامته ، والحفاظ على استقلال أراضيه فوق كل المصالح الأخرى^(٣٥).

ولم يكن بمقدور أحد تجاوز الاعتبار المبني على شرعية شعبية واسعة ، إذ يعد الرجوع إلى المرجعية الدينية في النجف الأشرف في أوقات الأزمات إرثاً وجدانياً ، وهكذا وجد الجميع في السيد السيستاني الخيمة التي تجتمع قوى الدولة تحت أعمدتها ، ولا مفر من أخذ رأيه والاستئناس بتوجيهاته ووصاياه وأقواله ورؤيته الفقهية والسياسية^(٣٦).

وعندما سئل سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني عن شكل الحكم أجاب :
النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام جميع المواطنين .

وأجاب في مورد آخر : " شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قوميّاته ومذاهبه ، وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة " ^(٣٧).

وقد كان السيد السيستاني يرى أن الانتخابات تحصن الجميع من الدخول في الفتنة ؛ لأن المحتل وحسب توضيحه يحاول دائماً تحريك طرف ضد الطرف الآخر من خلال الحديث عن المواقع التي يشغلها ، إذ يبين لأحد الأطراف أن الآخر قد أخذ حصتك ، وفي الوقت ذاته يبين للطرف الآخر أن حجمه أكبر ومن الأفضل أن يحصل على موقعه بشكل أفضل ، وهكذا تتولد الفتنة ، موضحاً أهمية نبذ الشعور الطائفي بين السنة والشيعة مؤكداً ذلك بقوله : إذ أن على الشيعة ألا يقولوا أخواننا السنة ، بل يقولوا هم أنفسنا .

هذا ما بينه السيد في لقائه مع وفد من أساتذة جامعة بغداد بعد أن وجه سماحته إلى أعضاء مجلس الجامعة دعوة للالتقاء به في مطلع عام ٢٠٠٤م ، فتوجهوا لزيارته برئاسة الدكتور موسى الموسوي رئيس الجامعة ومساعد رئيس الجامعة ومعظم عمداء الكليات.

وقد ذكر أ.د. حاكم جبار الربيعي أحد أعضاء الوفد في المقال الذي كتبه في هذا الصدد : أنهم بعد خروجهم من زيارته ، ومقارنة ما سمعوه مع الوضع العراقي الذي يعيشه

العراقيون ، تيقنوا أن المرجعية الدينية والسيد السيستاني خاصة يتعامل مع الواقع السياسي الراهن في العراق بفطنة وحنكة وواقعية ، مجسداً ذلك بمطالبتة عند دخول الاحتلال بأن يكتب الدستور بأيدي عراقية وأهمية اختيار لجنة عراقية لكتابته ، وبإجراء انتخابات شعبية حقيقية ، ولم يطالب بإنصاف طائفة والانتصار لها على حساب حق الطوائف والاتجاهات الأخرى ، قدر ما كان ولا يزال يطالب بضرورة تأكيد رغبة الشعب العراقي كله في ممارسة حقه الدستوري والانتخابي ، وأن يأخذ رأيه في كل المشاكل والقضايا المصيرية، وفي المقدمة حقه في تشكيل مجلس صياغة دستوره ، وقد طالب السيد السيستاني بإجراء الانتخابات كون المسألة الدستورية جوهرية في حياة أية أمة ، وفي أي تحول استراتيجي ونوعي من الاستبداد والقمع ودولة الشخص الواحد إلى التعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وهنا يتألق سماحة المرجع في ساحة العمل السياسي الوطني كفقيه وقيادة أبوية تشترط لنقل السلطة من خلال انتخابات حرة ومستقلة يساهم في إقامتها كل أبناء الشعب وكتابة الدستور واستعادة الدولة تحت ظل حكومة قوية عادلة وحازمة ، تتمتع بصلاحيات واسعة توحد من خلالها العراقيين للسير بهم إلى الأمام^(٣٨).

وقد كان موقف السيستاني في الموقف التاريخي الشائك في العراق ، كما يرى بريمر ، يزيد المشكلة تعقيداً ، إذ يتقلب بين العزلة الروحية والمشاركة المباشرة في العملية السياسية ، فهو لم يكن يسعى إلى تقرير من سيحكم العراق بل إلى تقديم فكرة أن الشيعة يجب أن يتحدوا في المرحلة الأولى تحت مظلة واحدة ، وتم التركيز على الولاء الوطني والتصالح والاندماج في المجتمعات التي يعيشون داخلها ، إذ يمارس السيستاني جزءاً من التوازن الوظائفى الدقيق بين الدين والسياسة ، كما استطاع السيستاني أن يمنح الشيعة سلطة دستورية تتفق مع حجمهم الانتخابي والديمقراطي ، وكان موقف السيستاني الراض لأطروحة الحاكم المدني "بريمر" حول صيغة الانتخابات ، والتي هي عبارة عن مؤتمرات حزبية لاختيار المرشحين ، إذ عد هذه الأطروحة غير شرعية في

وضع دستور للعراق ، وكان هذا الدور يؤمن في تأمين القيم والخطوط لنظام المجتمع^(٣٩).

وقد طرح السيد السيستاني التصورات العامة لشكل الحكم في العراق إذ يجب على سؤال مطروح : " إن شكل الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي ، وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم"^(٤٠).

هذا الدور يكرس الاختيار الحر لإدارة الدولة الحديثة ، فضلاً عن ذلك أن هذه الآلية الانتخابية تحمل بداخلها سيرورات عناصر التنازع المتمثل في التصويت ، الذي يقوم بتمويل جزئي أو كلي في طبيعة السلطة السياسية ، وهذا ما نجده في حديثه حول تكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور ، إذ يقول: " لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجالس كتابة الدستور ، بل لابد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض ، أما تشكّل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارد مطلقاً..."^(٤١).

وهكذا يتضح لنا أن السيد السيستاني ينظر إلى الانتخابات كمشروع تنويري؛ لدخول المجتمع إلى حقل التاريخ ، ومعرفته الدقيقة بطبيعة المجتمع العراقي ، الذي يتصف بالتعددية السياسية والطائفية والقومية والاثنية ، وهو يحاول قدر الإمكان إبعاد الحقل الرمزي المقدس عن الحقل السياسي ، وأن هذه المقاربات تكشف الأزمة البنيوية التي تحيط مؤسسة الانتخابات ، وأزمة تشكّل الدولة القانونية ، وعدم تبلور المجتمع كمواطنين فاعلين ، وإنما "قطيع جماعي" وكذلك طبيعة التشكيلات السياسية المتسمة بالتنافر والصراع على المستوى المجتمعي ، وعلى مستوى النخب السياسية ، فضلاً عن ذلك يلعب الإرث الفلسفي والسياسي والتقاليد والعقلليات الذهنية في المجتمع دوراً في تجسيد خطاب المواطنة والحدثة الفكرية ، ونرى تحولات بنيوية في طبيعة المؤسسات السياسية (الأحزاب ، والتيارات ، والكتل ، ومؤسسات المجتمع المدني) ، وصياغة نظرية جديدة بشأن الدولة ، لاسيما بعد فترة النزاع الأهلي ، وصناعة نخب عراقية تحترم

آراء المواطن وتوسعي إلى لبرلة التشريعات والقوانين والاقتصاد السياسي ، وخلق قطعة نسبية بين السياسة والدين ، ومراجعة الخلفيات الفلسفية للفعل السياسي العراقي (٤٢) . وقد أدى السيستاني دوراً في تشكيل جذور الديمقراطية البسيطة في العراق منذ عام ٢٠٠٣م ، إذ طالب بإجراء انتخابات مباشرة على مستوى العراق ككل ؛ لانتخاب ممثلي الشعب ، وإجراء التغيير المطلوب ، واعتبرت المرجعية أن " أصل الفيدرالية ونوعها المناسب للعراق يجب أن يقرره الشعب العراقي عبر ممثليه المنتخبين " (٤٣) ، رافضاً فكرة إجراء مؤتمرات شعبية محلية بالصيغة الجفرسونية النخبوية ، وكذلك كتابة الدستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة وقدم إنموذجاً إسلامياً يتوافق مع العصر، إسلاماً براغماتياً ، فالدين يؤثر في السياسة ولكن رجال الدين لا يحكمون .

إن الديمقراطية العراقية فيها الكثير من الإشكاليات ، ولكن فرص النجاح كثيرة على المدى المستقبلي ؛ لذا بقي السيد السيستاني مصراً عليها على مدى السنوات التي تلت سقوط الطاغية ، ففي نهايات عام ٢٠٠٩م ذهب (قاسم داود) السياسي العراقي العلماني الذي انضم إلى الائتلاف العراقي الموحد إلى لقاء السيد السيستاني قبل شهرين من الإعلان عن تشكيل الائتلاف وسأله : " ما الأكثر أهمية : وحدة الشيعة أم حماية الديمقراطية ؟

فأجاب : الثاني ، قال له شكراً لك هذا ما أردت أن أسمع " (٤٤) .

في شباط ٢٠١٠م شجع المواطنين على التصويت بوصفه السبيل الوحيد لتحسين أداء الحكومة والبرلمان ، ومنع القوى غير الشرعية من السيطرة ، ورفض الانحياز إلى أية قائمة ضد أخرى ، هذا الإجراء أدى إلى ضعف دور رجال الدين السياسي ، وظهور رجل السياسة الفاقد للشرعية الديني (٤٥) .

وفي ٣٠/ نيسان/ ٢٠١٤م أكدت المرجعية أن الانتخابات وسيلة للتغيير المنشود ، مطالبة الجهات المعنية بالنزاهة في التصويت ، وترك المواطن يختار ممثليه في البرلمان بنفسه من غير ضغوط حزبية أو حكومية ، مؤكدة " أن عدم المشاركة في الانتخابات خطأ ؛ لأنه يسمح للغير برسم مستقبل البلاد " (٤٦) .

وهكذا ركز السيد السيستاني على مفاهيم محورية في تناوله للمسألة العراقية ، وهي مفاهيم : الدولة والشعب والدستور والانتخاب والتعددية والمساواة ، وكان في أغلب رؤاه لهذه المفاهيم يمتزج عنده التأصيل الفقهي مع الرؤية الحديثة في بناء دولة القانون والمؤسسات (٤٧).

الديمقراطية بين الواقع والطموح

إن الديمقراطية في العراق ديمقراطية هشّة ، ويمكن وصفها بأنها ديمقراطية على الطريقة العراقية ؛ لأنها مبنية على الديمقراطية التوافقية (إرضاء المشتكي) ، التي أثبتت فشلها في الدول التي اعتمدها ، إذ كان لها الفضل في إيصالها الى ما وصلت اليه من الفوضى ، كما هو الحال في لبنان ، وقد وصفها الكاتب (آرنت ليههارت) في كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد) بالمساعي التي لم تصدر عن أية نظرية مسبقة ، ويقول إنها كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة ، غير متجانسة من الناحية الاثنية لتصنع دولاً ضعيفة وحكومات مشلولة الإرادة ، وهذا ما نجده في العراق إذ كانت لثقافة الحكومة والمعارضة آثارها الوخيمة على الساحة العراقية ؛ لأنها تقوم على مجموعة من المشاعر الغريبة المتضاربة كان نتاجها الخداع والحسد والكذب على الناس بحجة المعارضة لركوب الموجة ، والسعي الحثيث للوصول الى المناصب ، والرواتب العالية ، والحمايات ، والامتيازات المختلفة ، والمقرات الفخمة بحجة المشاركة في السلطة (٤٨).

وعلى الرغم من تحول العراق من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، فإنه من حيث التأثير فإن الحكومة العراقية اليوم لا تخضع الى تأثير الرأي العام في قراراتها السياسية المختلفة ، على الرغم من أنها تتبنى الديمقراطية وتسعى إلى إرساء دستور دائم ؛ ولعل السبب في ذلك أن هناك الكثير من الأولويات والمحددات الداخلية والخارجية التي لا تدع للقائمين على السلطة السياسية في العراق فرصة للتأثر والتأثير في قوة شعبية الرأي العام (٤٩).

فضلاً عن ثقافة الحكومة وتوجهاتها النفعية - التي أشرنا إليها سابقاً - والتي أدت إلى طرق مسدودة وآمال محبطة لدى الشعب ؛ لأنه كلما وثق بكتلة سياسية ما ومنحها أغلبية

الأصوات ، برز الآخرون في خانة المعارضة ، وترك الكتلة المنتخبة لتعمل بعد طرح ما لديها من برنامج ، وتنفيذ برامجها ، دون أن تدعم بدعم الآخرين لتتوحد المساعي والطاقات لما فيه تحقيق لمصلحة البلد والشعب ، فإن نجحوا فإنهم خدموا البلاد والعباد وأدوا واجبهم المطلوب ، وإن لم ينجحوا فللديمقراطية وسائلها لتلافي ذلك ، ولكن ليس بالطريقة العراقية التي أحبطت الشعب وأوصلت الأغلبية منه الى التذمر من الانتخابات والإضراب عن المشاركة فيها ، طالما لا يوجد احترام لإرادته الحرة^(٥٠) ، ولا مسعى صادق لتحقيق مطالبه وحاجاته في بلد آمن مستقل ينعم شعبه بثرواته التي باتت مطمئناً للقوى الخارجية ، ومصدر جذب لتدخلها وصراعها على حساب شعبه وأمنه .

المحور الثالث : فلسفة المرجعية بين الرأي والرأي الآخر

هناك رأيان متناقضان إزاء مواقف المرجعية :

الرأي الأول : يمجّد مواقفها خلال السنوات الماضية ، ومساهمتها في حقن دماء العراقيين ، وحرسها على السلم الأهلي داخل العراق ، ودفاعها عن وحدة المجتمع ، ويتأتى هذا الرأي من فهم دقيق لفلسفة المرجعية ورؤيتها للعمل السياسي^(٥١) ، والتي تسامت كثيراً عن رؤية ومواقف بعض الأحزاب السياسية الدينية ، وبعض خطباء المنابر ، ولو كان قد توفر مقدار قليل من هذا النضج وهذه الرؤيا الاستراتيجية العراقية التوحيدية عند هؤلاء بمختلف مذاهبهم ، لما أريقت قطرة واحدة من دماء العراقيين ، ولما كنا قد سمعنا مثل مفردتي : (نواصب وروافض) ، أو دعوات انعزالية للتحصن داخل أقاليم مذهبية ، وما ضللنا نسمع حتى هذه اللحظة صيحات هذيانة مجنونة هدفها فتح صفحات الاختلاف في التاريخ الإسلامي^(٥٢) .

الرأي الثاني : يرى أنه تقع على المرجعية بعض المسؤولية عما وصلت إليه البلاد منذ عام ٢٠٠٣ م ، فهي :

أولاً : إنها سكتت عن الاحتلال ولم تصدر فتوى بمقاومته ، كما فعلت المرجعية قبل وأثناء ثورة العشرين ، ومعها كل المراجع الكبار في الكاظمية وسامراء وبعقوبة .

ثانياً : إنها استقبلت إن لم نقل رعت بصورة مباشرة وغير مباشر أعداداً من السياسيين الذين أتوا مع الاحتلال ، ولم تتوقف عن استقبالهم إلا في وقت متأخر ، بعد أن تفاقم فساد وطائفية وعنصرية هؤلاء القادمون بشكل واضح وجلي ، والأكثر من ذلك ظهر علينا من قال انتخبوا فلان ؛ لأنه (ابن المرجعية) ، أو من ادعى أن آخر استوزر ؛ لأنه ابن ممثل المرجعية في إحدى المحافظات .

ثالثاً : إنها باركت الدستور الجديد السيء والمقسم للعراق بعد أن كان بمقدورها أن تدفع باتجاه كتابة دستور أفضل وبيد العراقيين .

فالكل يعلم كيف أن سيء الصيت (بول ابريمر) ، الذي كان مصمماً على اعلان الدستور وبدون الرجوع إلى العراقيين ، كيف أنه ارتعب عندما أعلنت المرجعية بأن الدستور الجديد يجب أن يكتب من قبل العراقيين فقط ^(٥٣) ، واضطر إلى أن يشكل وبسرعة لجنة من المرجعية بمتابعة هذا الأمر وتعديل مساره ، وعندما خرج الدستور بصيغته السيئة لم تدع إلى رفضه .

رابعاً : إن المرجعية سكتت عن استخدام رموزها في الانتخابات الأولى بالتحديد، بل وحتى الثانية ، وإنها سكتت عن من روج لأقوال مفادها : (إن الشخص الذي لا ينتخب تعتبر زوجته طالق) ، إلى غير ذلك من الفتاوى التي ابتدعها الفاسدون والسيئون والذين ادعوا أنها صادرة عن المرجعية ^(٥٤) .

وقد انعكس تعدد الرؤى هذا على ما صدر عن المرجعية من بيانات حول الانتخابات ، ومنها بيانها حول انتخابات ٢٠١٨م ، الذي ينص على الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

" مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسأل الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم ، وبهذا الصدد ينبغي بيان أمور ثلاثة :

١- لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في أن يحل مكانه نظام يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق

الاعتراع ، في انتخابات دورية حرة ونزيهة ، وذلك إيماناً منها بأنه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد ، إن أريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ، ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الأصيلة ومصالحه العليا .

ومن هنا أصرت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الأمم المتحدة بالإسراع في إجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة أمام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم ، من خلال اختيار ممثليهم المخولين بكتابة الدستور الدائم وتعيين أعضاء الحكومة العراقية .

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من ان سلوك هذا المسار يُشكّل - من حيث المبدأ - الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله ، وإنه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي ، تحت أي ذريعة أو عوان .

ولكن من الواضح أن المسار الانتخابي لا يؤدي الى نتائج مرضية إلا مع توفر عدة شروط ،

- منها: أن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرعى حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها.

- ومنها: أن تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصية والشحن القومي أو الطائفي والمزايدات الإعلامية.

- ومنها: أن يُمنع التدخل الخارجي في أمر الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره ، وتُشدّد العقوبة على ذلك.

- ومنها: وعي الناخبين لقيمة أصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين إزاء ثمن بخس ، ولا أتباعاً للأهواء والعواطف أو رعاية للمصالح الشخصية أو النزعات القبليّة أو نحوها .

ومن المؤكد ان الإخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية الماضية - من سوء استغلال السلطة من قبل كثيرٍ ممن انتخبوا أو تسنّموا المناصب العليا في الحكومة، ومساهمتهم في

نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبقة ، وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة، وفشلهم في أداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه - لم تكن الا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة - ولو بدرجات متفاوتة - عند إجراء تلك الانتخابات ، وهو ما يلاحظ - بصورة أو بأخرى - في الانتخابات الحالية أيضاً، ولكن يبقى الأمل قائماً بإمكانية تصحيح مسار الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من أبناء هذا البلد واستخدام سائر الأساليب القانونية المتاحة لذلك .

٢ - إن المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يلزمه بممارسة هذا الحق إلّا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده ، نعم ينبغي أن يلتفت الى أن تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي، يمنح فرصة إضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية ، وقد يكونون بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه ، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة أو عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذ عن وعي تام وحرص بالغ على مصالح البلد ومستقبل أبنائه .

٣ - إن المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية ، بمعنى أنها لا تساند أي شخص أو جهة أو قائمة على الإطلاق ، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص ، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص أو جهة باستغلال عنوان المرجعية الدينية ، أو أي عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية ، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة ، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الأجندات الأجنبية، واحترام سلطة القانون ، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين ، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال .

والطريق الى التأكد من ذلك هو الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم - ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة - لتفادي الوقوع في شبك المخادعين من الفاشلين والفاستدين ، من المجرّبين أو غيرهم . نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدي الجميع الى ما فيه خير البلاد وصلاح العباد انه وليّ ذلك وهو أرحم الراحمين " (٥٥) .

- فهناك من مجد هذا الموقف وعده نموذجياً .

- ومنهم من عده على الرغم من إيجابياته لا ينسجم مع ما يجري على أرض الواقع ، لا بل عده موجهاً إلى شريحة معينة ولا علاقة للمكونات الأخرى به ، وفي الحقيقة أن يصدر مثل هذا البيان من مرجعية يكنّ لها عدد غير قليل من العراقيين الاحترام والتقدير هو أمر إيجابي .

وقد ذكر أحد الباحثين أنه من أجل البناء على هذه الإيجابية ومن أجل مصلحة البلد لا بد من مناقشة هذا الأمر بموضوعية مطالباً بسعة الصدر لما سيذكر : أصدر السيد بياناً وقف عنده المحللون محددين الجوانب الإيجابية فيه ، ولا سيما اثنين منها بالتحديد إذ تكتسبان أهميه عالية :

الأولى : هي أن البيان لم يحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات بل ترك ذلك لتقديرهم .

الثانية : وهي الأهم انه طالب بضرورة الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء القوائم ، لاسيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة من الفاشلين والفاستدين والمخادعين ، كما أوضح بأن المرجعية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين والقوائم المشاركة ، وعلى ضرورة أن يتم التنافس وفق برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية واضحة وقابلة للتنفيذ. كما أعاد البيان تكرار عبارة (المجرّب لا يُجرّب) ولو بصورة غير مباشرة بذكر (المجرّبين) ، وبصورة غير مباشرة أيضا انتقد قانون الانتخاب المعمول به إذ قال : (إنه لا يقود الى النتائج المرجوة إذ يفترض فيه أن يكون عادلاً ويرعى حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها).

وهذه كلها أمور جيدة و مطلوبة ، وتختلف عن مواقف سابقة أو بالأحرى سكوت سابق عن ما كان يجري .

وقد سجل المراقبون بعض الملاحظات الأساسية على البيان ، وهي :
أولاً : جاء البيان والراي متأخراً بل ومتأخراً جداً.

ثانياً : إنه كان عاماً في أكثر جوانبه ، فالكثير من الملاحظات التي وردت في البيان كان يجب ان تذكر قبل أول انتخابات أو قبل التي تلتها ، فالاعتراض على مسألة (عدم الاعتماد على الدعم الخارجي) ، كان يجب أن يصدر منذ أن تم الإعلان عن موعد الانتخابات الجديد ، بل وحتى قبله ، لقد وصل الأمر ببعض ممثلي بعض القوائم أن يتحدثوا علناً عن مبالغ استلموها من الخارج لدعم حملتهم الانتخابية ، والكل يعلم كيف أن غالبية المرشحين (يحجون) الى عواصم مجاورة لكي تدعم ترشيحهم ، وإن هذه العواصم أعلنت صراحة دعمها لمرشحين معينين ، وفي الغالب فاسدين وطائفيين ، وكذلك الأمر في الحديث عن (الابتعاد عن الشخصية والشحن القومي والطائفي) ، إذ كان يجب التأكيد عليه منذ أول انتخابات عامة في ٢٠٠٥ ، هذا الشحن الذي مزق المجتمع العراقي وترك فيه آثاراً سلبية كبيرة ، لا تزال نتائجها وممارساتها مستمرة إلى الآن ، ثم أن صيغة التعميم أفقدت البيان بعض من أهميته ، بدليل أن كل رؤساء القوائم ، وهم جميعاً متهمون بكل هذه السلبيات أو بعض منها ، سارعوا وبسرعة فائقة الى إعلان تأييدهم المطلق لهذا الموقف ، وكأنهم يقولون للناخبين بأنهم غير مشمولين بهذه السلبيات والملاحظات ، والكل يعلم أنهم هم المقصودون بها بصورة مباشرة لفسادهم وإثرائهم من السحت الحرام ، أو بتقاضيتهم رواتب عالية جداً ، أو باعتمادهم على الشحن القومي والطائفي ، هذا الشحن المستمر إلى هذه اللحظة^(٥٦).

مناقشة ورد

للمرجعية الدينية فلسفة ومفهوم خاص للعمل السياسي ، والذي يجب على المحللين والمراقبين استيعابه ، ولا سيما الشيعة منهم ، إذ لا يبدو على مستوى واحد من الوضوح في أذهان كثير من أبناء الشعب وحتى الأحزاب السياسية الشيعية .

وللرد على الآراء السابقة لابد من بيان موجز لمفهوم الدولة وشكلها وعلاقة الأمة بها من جهة ، والدور الذي حددته الرجعية لنفسها داخل هذه الدولة من جهة أخرى . إنها المرة الأولى -وفق مراقبين- التي نجد فيها مرجعاً دينياً أعلى يميز بين مفهومين للدولة (مفهوم كلامي) يستمد شرعيته من الإمام المعصوم ، (ومفهوم سياسي) يتأسس على اختيار الأمة ، ويكون جزءاً من مسؤوليتها^(٥٧).

إن المطلع على رؤى السيد السيستاني منذ عام ٢٠٠٣م نجدها تقترب إلى حد كبير من ما طرحه الشيخ محمد مهدي شمس الدين في الفكر السياسي في العقدین الأخيرين ، حين تحدث عن (ولاية الأمة على نفسها)^(٥٨)، وهي رؤية اجتهادية مواكبة للحياة ومتطلبات الاجتماع السياسي الإسلامي المتسم بشدة التعقيد والتنوع ، وتخلص فكرته الى ابتكار مفهوم سياسي يحاكي الديمقراطية ، وينسج على إنموذجها في الحكم ، فيستوعب ما يتصل بالانتخابات والإرادة الشعبية والتداول السلمي للسلطة ، وما ينطوي عليه النظام الديمقراطي من حقوق وحریات ، مع احترام الثوابت الدينية للإسلام بوصفه دين الأغلبية ؛ ولكي لا يتعد عن مناخات التفكير الإسلامي ، حاول مطابقة مفهوم الشورى مع ولاية الأمة على نفسها ، وحدد مصدر مشروعية السلطة بالمجتمع ، فالمشروعية في أصلها شعبية لا يخلعها أحد على السلطة ، إلا إرادة الناخبين عبر آلية الانتخاب الحر المباشر من قبل المواطنين ، ومصدر الشرعية للأمة شرعية القوانين في دائرة التنظيم هو الأمة التي تمارس السلطة والتشريع خارج الحقل الذي تحكمه أحكام الشريعة^(٥٩).

هذه الفرضية تجدها أكثر ارتقاءً ونضجاً ضمن آراء السيستاني في دعوته لإقامة دولة مدنية وليست دينية في العراق ، دولة المؤسسات^(٦٠)، وفي مواقفه من القضايا المتصلة بها من دستور وانتخابات ، وتوزيع للسلطات ، واستقلال للقضاء ، ومشاركة سياسية للشعب ، ومسؤولية للأحزاب السياسية المنخرطة في العمل السياسي .

إن المتتبع لبيانات المرجعية العليا يجدها تؤكد على الآتي^(٦١) :

- ١- إن شكل النظام السياسي يحدده الشعب العراقي .
 - ٢- إن المرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم .
 - ٣- إن مهمة الحوزة العلمية لا تتخطى التعليم والإرشاد والتثقيف الديني .
 - ٤- لم تتبنى المرجعية فكرة الدعوة لقيام دولة دينية .
- الخاتمة :

١- كانت الديمقراطية ومقوماتها الخيار الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية ورسم الأطر العامة للسياسة في عراق ما بعد الدكتاتورية ؛ لذا كانت أولى الآليات المعتمدة في الرؤى المستقبلية سواء عند المرجعية الدينية ، أو القوى السياسية أو الجماهيرية ؛ لأنهم وجدوا فيها البديل الوحيد لمواجهة الواقع العراقي ، وما عاناه من انحراف سياسي طيلة السنوات التي حكم فيها النظام البائد .

٢- نظرت المرجعية إلى الانتخابات كمشروع تنويري لدخول العراق في مرحلته الجديدة ، إيماناً منها بأن المسألة الدستورية تعد مقوماً مركزياً في حياة أي أمة تشهد تحولاً استراتيجياً ونوعياً يطوي فيه مرحلة الاستبداد وسلطة الفرد الواحد لتبدأ مرحلة الديمقراطية والتعددية ، التي توجب التداول السلمي للسلطة استناداً إلى ما تفرزه العملية الانتخابية من نتائج .

٣- مع ذلك شكلت الانتخابات التي تعد من الآليات الأساسية للتجربة الديمقراطية مشكلة للديمقراطية العراقية ؛ بسبب السياسة التفكيكية التي اعتمدها السلطة ؛ لتجريد الشعب من دوره المستقل ، بتحويله إلى جماعات تابعة للأحزاب والكتل السياسية ، توجهها كيفما تشاء ، إلا أن الشعب العراقي كان واعياً بتبعات هذه السياسة فانتفض رافضاً إياها وبدعم من المرجعية .

٤- غياب نظرية الدولة فيما طرحته الكتل السياسية في برامجها ؛ الأمر الذي أدى إلى فشل قيام الدولة بالمعنى السياسي والقانوني ؛ لانشغال تلك الكتل والجماعات في السعي الحثيث للحصول على الامتيازات والاستحواذ على المؤسسات .

٥- كان للمرجعية دور واضح في تصحيح مسيرة الأداء الحكومي في عراق ما بعد الدكتاتورية ، من خلال توجيهاتها المستمرة ، إذ لم تكتفِ بمراقبة العملية السياسية ، وكانت توجيهاتها تتم عن استيعابها لثوابت النظام الديمقراطي التعددي ، الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق التوازن بين الأطراف في الحقوق والواجبات ؛ تجنباً للفوضى وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية .

التوصيات :

هناك مجموعة من النقاط التي يوصي بها البحث وهي :

١- تشكيل حكومة وطنية تعمل في ظل النظام الديمقراطي التعددي الدستوري الذي يحفظ للجميع حقوقهم ، ويؤشر واجباتهم من دون تمييز يعود إلى القومية أو المعتقد والمذهب أو الطائفة ، حكومة توزع فيها المسؤوليات بموجب الثوابت الوطنية التي تعتمد الخبرة والكفاءة والنزاهة والشعور العالي بالمسؤولية .

٢- على القوى السياسية كافة الالتزام بتوجيهات المرجعية العليا ، وتوحيد الرؤى لتشخيص مواضع الخلل في التشكيلة الحكومية ، والتي أدت إلى الوضع الراهن، والعمل على إصلاحها دون مراعاة لأي جهة سياسية قد يطولها التغيير ؛ لإصلاح مسيرة الحكومة وتنفيذ ما يناط بها من مسؤوليات على أكمل وجه ، للنهوض بالبلد من الواقع المتردي إلى واقع أفضل يطمح إليه الشعب بكافة صنوفه .

٣- العمل الجاد من أجل تحقيق سيادة الحكومة واستقلاليتها في اتخاذ القرارات، والتخلص من جميع التدخلات الخارجية ، التي لا تتبغى من تدخلها إلا تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة الشعب العراقي .

٤- يتوجب على كل العراقيين أن يعوا المسؤولية الموكلة إليهم للوصول إلى الهدف المركزي - الذي لطالما أكدت عليه المرجعية - ألا وهو تحقيق الحرية والكرامة التي حرم منها الشعب في عهد الدكتاتورية المقيتة ، والعمل جميعاً من أجل عراق حر موحد ديمقراطي تعددي .

الملخص

تعد التجربة الديمقراطية الحل الأمثل لكل طوائف الشعب العراقي على وفق رؤية المرجعة الدينية ؛ لأنها تؤطر الحكومة والدستور بالشرعية الدولية ؛ لذا أكدت المرجعية منذ سقوط الطاغية على الممارسة الديمقراطية متمثلة بكتابة الدستور بأيدي عراقية ، وإجراء الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب في الحكومة المنتخبة .

ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع الذي يحاول تسليط الضوء على دور المرجعية الدينية في التجربة الديمقراطية في عراق ما بعد الدكتاتورية ، وجاء البحث على أربعة محاور يسبقها توطئة حول وضع العراق بعد الدكتاتورية .

وتناول المحور الأول : الديمقراطية ومقوماتها

أما المحور الثاني فقد خصص لبحث : الرؤية الديمقراطية والرؤية الإسلامية .

وخصص المحور الثالث لبحث : دور المرجعية في ترسيخ الديمقراطية في العراق .

وتناول المحور الرابع : فلسفة المرجعية بين الرأي والرأي الآخر .

تبعته مناقشة ورد ، ثم الخاتمة والتوصيات .

الهوامش :

(١) ينظر : عراق ما بعد الدكتاتورية ، قراءات في المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣ : ٩٥ .

(٢) ينظر : نافذة على التاريخ السياسي للعراق المعاصر من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي :

٢٢٢- ٢٢٧ ، المنتخب من تاريخ العراق الحديث : ١٠١ - ١٠٥ .

(٣) ينظر : النصر المهدور ، الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق :

٦٧ ، ٦٣ .

(٤) عراق ما بعد الاحتلال... دراسة تحليلية : ٢٣ .

(٥) ينظر : المنتخب من تاريخ العراق الحديث : ١٥٥ .

(٦) ينظر : موسوعة المورد : ١٧٥/٢ ، وآفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٦١ .

(٧) ينظر : موسوعة المورد : ١٧٥/٢ ، والديمقراطية : ٣١ - ٤١ .

(٨) ينظر : عراق ما بعد الدكتاتورية : ٢٤٨ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٠ ، ٢٥١ .

- (١٠) ينظر: دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع : ١٤١ .
- (١١) ينظر: آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٦٤ .
- (١٢) حول منهج النظر في التعدد والشورى : ٥٨ .
- (١٣) آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٧٠ .
- (١٤) ينظر: الإسلام والديمقراطية : ١٥٠ ، برامجنا : ٥٠ ، الفكر السياسي عند الشيعة : ١٩٦ ، مستقبل الديمقراطية في العراق : ١٢٣ ، ١٣٣ .
- (١٥) ينظر: آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٦٤ .
- (١٦) ينظر: الأصول العامة للفقهاء المقارن : ٢٧٧ .
- (١٧) ينظر: آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٧٠ .
- (١٨) ينظر: المصدر نفسه : ١٦٠ .
- (١٩) ينظر: المصدر نفسه : ١٦٤ .
- (٢٠) الإسلاميون والحديث عن الديمقراطية : ١٠١ .
- (٢١) آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٦٥ .
- (٢٢) القاموس السياسي : ٥٤٧ .
- (٢٣) ينظر: آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٥٩ .
- (٢٤) المصدر نفسه : ١٦٥ .
- (٢٥) ينظر: الإسلام والديمقراطية : ١٢٦ .
- (٢٦) مستقبل الديمقراطية في العراق : ٧٩ .
- (٢٧) برنامجنا : ٤٦ ، ٤٧ .
- (٢٨) ينظر: آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام : ١٦٦ .
- (٢٩) ينظر: سياسات السيستاني أو (الصراع على تأويل الدولة الوطنية العراقية) : ١١ ، ١٢ .
- (٣١) وثيقة رقم ٥٢ جواب رقم ٢ .
- (٣٢) ينظر: المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م : ١٤٨ ، ودور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ (مقال) .
- (٣٣) ينظر: السيد السيستاني مرجعية الإنسانية والعيش المشترك : ١٩٩ .
- (٣٤) ينظر: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث : ٢٦٥ .
- (٣٥) ينظر: ما لا تعرفه عن دور المرجعية في العراق دستور العراق إيموجاً (مقال) .
- (٣٦) ينظر: سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني إيموجاً : ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٤ .

- (٣٧) النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ٣٠١ ، ٣٠٢ .
- (٣٨) ينظر: في رحاب السيد السيستاني (مقال) .
- (٣٩) ينظر : سياسات السيستاني أو (الصراع على تأويل الدولة الوطنية العراقية) : ٦ ، ٧ .
- (٤٠) النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية : ٢٢ ، وثيقة رقم (٧) .
- (٤١) المصدر نفسه : وثيقة رقم (٢٣) .
- (٤٢) ينظر : سياسات السيستاني أو (الصراع على تأويل الدولة الوطنية العراقية) : ٧ .
- (٤٣) المرجعية الدينية ، مواقف حاسمة في الدفاع عن الأوطان والمقدسات ضد الاحتلال والإرهاب (مقال) .
- (٤٤) النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية : هـ ٢ .
- (٤٥) سياسات السيستاني أو (الصراع على تأويل الدولة الوطنية العراقية) : ١١ .
- (٤٦) المرجعية الدينية ، مواقف حاسمة في الدفاع عن الأوطان والمقدسات ضد الاحتلال والإرهاب (مقال) .
- (٤٧) ينظر : المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م : ١٦١ .
- (٤٨) ينظر: عراق ما بعد الدكتاتورية : ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- (٤٩) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٧ ، ١٢٨ .
- (٥٠) ينظر: المصدر نفسه : ٢٤٩ .
- (٥١) ينظر : مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية : ٦٩ - ٧١ ، وتوزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي : ٣٧٨ ، والمرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م وما بعدها .
- (٥٢) قراءة في بيان مكتب السيستاني بشأن الانتخابات العراقية (مقال) .
- (٥٣) ينظر : النصوص الصادرة : ١٩٤ ، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق : ١٣ ، والإمام السيستاني أمة في رجل : ١٩٨ .
- (٥٤) حول بيان المرجعية الدينية في النجف الأشرف بشأن الانتخابات العراقية (مقال) .
- (٥٥) بيان مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) حول الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٨م على موقع المكتب .
- (٥٦) ينظر: حول بيان المرجعية الدينية في النجف الأشرف بشأن الانتخابات العراقية (مقال) .
- (٥٧) ينظر : المرجعية الدينية المعاصرة ومفهوم العمل السياسي (مقال) .
- (٥٨) نظام الحكم والإدارة في الإسلام : ٤٠٩ - ٤٢٠ ، والاجتماع السياسي الإسلامي : ٩٧ ، ٩٥ .

- (٥٩) ينظر: مفهوم الدولة في مدرسة النجف : ٣١ .
 (٦٠) ينظر: سالمرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م: ١٤٨ .
 (٦١) النصوص الصادرة: ٢٠، ٥٠، ١٠٠ .

المصادر والمراجع

- آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام ، د. السيد محمد بحر العلوم ، معهد الدراسات العربية والإسلامية ، لندن ، ٢٠٠٠م .
- الإسلام والديمقراطية ، فهمي هويدي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- الأصول العامة للفقهاء المقارن ، محمد تقى الحكيم ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٦٣م .
- الإمام السيستاني أمة في رجل ، حسين علي الفاضلي ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨م .
- برامجنا ، حزب الدعوة الإسلامية ، طبع لندن ، ١٩٩٢م .
- توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي ، ترجمة حسين صافي ، مركز الحضارات لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٤م .
- دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع ، محمد شحرور ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٤م .
- الدور السياسي للمرجعية في العراق الحديث ، محمد عباس جعفر الإمامي ، بيت العلم للناشرين ، بيروت ، ٢٠١١م .
- الديمقراطية ، دوروني بيكلس ، ترجمة هدى جار الله ، دار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢م .
- سلطة النص الديني وبناء الدولة ، السيد السيستاني إنموذجاً ، حيدر نزار السيد سليمان ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، ط ١ ، ٢٠١٥ .
- السيد السيستاني مرجعية الإنسانية والعيش المشترك ، سليم الجبوري ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣م .
- عراق ما بعد الدكتاتورية ، قراءات في المشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، عباس عبود سالم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٣م .

- عراق ما بعد الاحتلال ... دراسة تحليلية ، محسن جبار العارضي ، بغداد ، ط ٢ ، ٢٠١٣ م .
- الفكر السياسي عند الشيعة ، مؤسسة الفكر الإسلامي للثقافة والإعلام ، بيروت ، ١٩٩١ م .
- القاموس السياسي ، أحمد عطية ، دار النهضة ، القاهرة .
- قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، فراس طارق مكية ، ط ٢ ، دار البذرة للطباعة والنشر ، النجف ، ٢٠١٤ م .
- مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية ، سامي البغدادي ، مطبعة ، النجف الأشرف ، ٢٠١٠ م .
- المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م ، راجي نصير ، العتبة العباسية المقدسة ، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، قسم الشؤون الفكرية والثقافية ، ١٤٣٩ هـ ، ٢٠١٨ م .
- مستقبل الديمقراطية في العراق ، محمد عبد الجبار ، طبعة لندن ، دار زيد للنشر ، ١٩٩٤ م .
- مفهوم الدولة في مدرسة النجف ، عبد الجبار الرفاعي ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، الرباط ، المغرب ، ٢٠١٤ م .
- المنتخب من تاريخ العراق الحديث ، (أبحاث تاريخية تعنى بالساحة العراقية مطلع الألفية الثالثة وما بعدها) ، محسن جبار العارضي ، مكتب زاكي للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٨ م .
- نافذة على التاريخ السياسي للعراق المعاصر من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي (١١/٣/١٩١٧م - ٩/٤/٢٠٠٣م) ، محسن جبار العارضي ، مراجعة د. محمد تركي اللهيبي ، كلية التربية ، ابن رشد ، بغداد ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- النصر المهدور الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق ، لاري دايموند ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧ م .

- النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني في المسألة العراقية ، حامد الخفاف ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .
- نظام الحكم والإدارة في الإسلام ، الشيخ محمد مهدي شمس الدين ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩١ م .
- البحوث والدوريات
- الإسلاميون والحديث عن الديمقراطية ، غوردون كريم ، مجلة الاجتهاد ، ع٢١ ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- حول بيان المرجعية الدينية في النجف الأشرف بشأن الانتخابات العراقية ، سعد ناجي جواد ، مقال .

<https://www.raialyoum.com/index.php>

- حول منهج النظر في التعدد والشورى ، هبة رؤوف عزت ، مجلة الكلمة ، ع٢٤ ، السنة الأولى .
- دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، د. أحمد جودي الجراح ، المدير التنفيذي لمركز الحكمة للحوار والتعاون ، مقال ، ٢٣ ، أغسطس ، ٢٠١٥ م .

<https://al-kalima.iq>

- سياسات السيستاني أو (الصراع على تأويل الدولة الوطنية العراقية) ، يوسف محسن ، ٢٦ / ٩ / ٢٠١١ م .

http://www.madarik.org/News_Details.php?ID=٢٠٣

- في رحاب السيد السيستاني ، أ.د. حاتم جبار الربيعي ، مقال ، مركز النور .
- www.alnoor.se/article.asp?id=١١٧٧٩٦

- قراءة في بيان مكتب السيستاني بشأن الانتخابات العراقية ، حسين كركوش ، مقال ، ٢٠١٠ م .

<https://elaph.com>

- مالا تعرفه عن دور المرجعية في العراق ... دستور العراق إنموذجاً ، د. أحمد علي عبود الخفاجي ، ٢٠١٨ .

<https://www.alkawthartv.com>

- المرجعية الدينية المعاصرة ومفهوم العمل السياسي ، علي المدن ، مقال ، صحيفة المدى .

<https://almadapaper.net>

- المرجعية الدينية ... مواقف حاسمة في الدفاع عن الأوطان والمقدسات ضد الاحتلال والإرهاب ، مقال ، المسلة ، بغداد .

<http://almasalah.com/ar/news/٣٣٦٠٦>

- موسوعة المورد ، منير البعلبكي ، طبعة بيروت .

- موقع مكتب السيد السيستاني (دام ظله) ، النجف الأشرف ، ١٧/شعبان ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨/٥/٤ م .

<https://www.sistani.org/arabic/statement/٢٦٠٢٥>